الأمم المتحدة

A/C.4/73/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
30 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كيماياه الأب ..... (ليبريا)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)**

البند ٦٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)**

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)**

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)**

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (*الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال*) *(تابع)**

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (*الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال*) *(تابع)*

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-16845 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/73/23 (الفصلان الخامس والثالث عشر) و A/73/64)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/73/23 (الفصلان السادس والثالث عشر))

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)* (A/73/23 (الفصلان السابع والثالث عشر) و A/73/70)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/73/73)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) *(تابع)* (A/73/23 (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر A/73/70 و A/73/219)

١ - **السيد سانتوس مارافير** (إسبانيا): قال إن استمرار وضع جبل طارق كآخر مستعمرة في أوروبا هو أمر لا مبرر له على الإطلاق لأن الدولة القائمة بالإدارة، المملكة المتحدة، حليفة لإسبانيا في مجالات أخرى كثيرة. فبموجب معاهدة أوترخت، لم تتنازل إسبانيا لصالح المملكة المتحدة إلا عن بلدة وقلعة جبل طارق، إلى جانب مينائها ودفاعاتها وحصونها، ولم تتنازل عن المياه الإقليمية أو الولاية الإقليمية. ومع ذلك، احتلت المملكة المتحدة البرزخ والمياه المحيطة به بصورة غير قانونية، متجاهلةً أحكام هذه المعاهدة. فالاحتلال البريطاني يتعارض مع القانون الدولي وينتهك سلامة الأراضي الإسبانية؛ ولذلك ستواصل إسبانيا طلب رد أراضيها حتى يكتمل إنهاء الاستعمار.

٢ - وأردف قائلا إن الجمعية العامة واللجنة الرابعة قد كلفتا إسبانيا والمملكة المتحدة ببدء مفاوضات بشأن إنهاء الحالة الاستعمارية، ونصتا في سلسلة من القرارات على وجوب إنهاء استعمار جبل طارق وفقا لمبدأ السلامة الإقليمية لا وفقا لمبدأ تقرير المصير، وحددتا تاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ كموعد نهائي لإنهاء الاستعمار. ولا يمكن أن تتم هذه المفاوضات إلا باحترام كامل للقانون الدولي وفي إطار مبادئ الأمم المتحدة الراسخة. بيد أن الدولة القائمة بالإدارة قد تصرفت في هذا الصدد بطريقة متخبطة. فقد تجاهلت عن عمد قرارات الأمم المتحدة عندما أجرت استفتاء بشأن مسائل السيادة في عام ١٩٦٧، وهو ما أدانته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥٣ (د-٢٢). وقد علقت المفاوضات من جانب واحد بعد أن بدا أنها تسير في اتجاه التوصل إلى حل مقبول من الطرفين. ولم يحرز أي تقدم منذ أكثر من خمسين عاما. وبالنظر إلى النجاح في إنهاء الاستعمار في أقاليم بريطانية أخرى، يبدو من الواضح أن العقبة الأساسية هي غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة.

٣ - واسترسل قائلا إن التركيز حصرا على مسائل السيادة من شأنه أن يحول تلك المشكلة الخطيرة إلى مجرد نزاع بين حكومات. فواقع الأمر أن وجود مستعمرة داخل إسبانيا يخلف آثارا ضارة تتجاوز المجال السياسي. فالنظام الضريبي الخاص بجبل طارق يُحدث اختلالا في اقتصاد المنطقة يضر بخزانة كل من إسبانيا والاتحاد الأوروبي. وقال إن حكومة بلده ترى أن ازدهار سكان جبل طارق يمكن أن يساعد في تحسين العلاقات وتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية، بيد أنها لن تسمح باستغلال الاحتلال الاقتصادي في إلحاق الضرر بالاقتصاد أو البيئة أو السلامة العامة في كامبو جبل طارق، ولا سيما الضرر الناتج عن إتاحة الاتجار غير المشروع في التبغ. وما زالت إسبانيا منفتحة للحوار وعلى استعداد للتوصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة من أجل تكوين شراكة إقليمية جديدة.

٤ - وفي ختام كلامه، أعرب عن أمل حكومة بلده في أن يستفيد كامبو جبل طارق والسكان على كلا جانبي الحدود من العلاقة المنتظرة بين جبل طارق والاتحاد الأوروبي، التي لا بد أن يمر مسارها حتما عبر إسبانيا، في أعقاب قرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي. وستواصل إسبانيا الدفاع عن حقوق ومصالح أولئك الإسبان الذين يتضررون أشد الضرر من المشاكل الناشئة عن الحالة الاستعمارية.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) *(تابع)*

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

٥ - **الرئيس:** قال إنه، انسجاما مع الممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى التكلم أمام اللجنة وسيُدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، على أن ينسحب جميع هؤلاء بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/C.4/73/2 و A/C.4/73/2/Rev.1)

٦ - **السيد فريتش** (رئيس بولينيزيا الفرنسية): قال إن بولينيزيا الفرنسية بلد حر وديمقراطي ومستقل، كما هو وارد في المادة ١ من نظامها الأساسي للحكم الذاتي. فهي ليست مستعمرة بأي شكل من الأشكال؛ ولا تعاني من الاضطهاد، ولم تصادر فرنسا مواردها الطبيعية. ولو كانت التصريحات التي أدلى بها البولينيزيون المؤيدون للاستقلال حقيقية، لكان هناك دليل كاف على صحتها تتداوله وسائل التواصل الاجتماعي. وأردف قائلا إن اللجنة لا توجد لديها معلومات موضوعية، ومن هذا المنطلق دعاها إلى زيارة الجزر لتقييم الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة. وعلاوة على ذلك، فقد فند بشدة التقرير المقدم إلى اللجنة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وهو تقرير يزعم أنه تقييم مستقل للحكم الذاتي. وأتبع ذلك بقوله إن الذي أعد التقرير هو مواطن من مواطني الولايات المتحدة، وكان يعمل موظفا لدى جماعة مؤيدة للاستقلال ولم يلتق قط بسلطات مؤسسية بولينيزية. وخلص من ذلك إلى أن وفد بلده يطلب رسميا ألا تشير اللجنة إلى ذلك التقرير من الآن فصاعدا.

٧ - وأضاف قائلا إن بولينيزيا الفرنسية أجرت انتخابات عامة في أيار/مايو ٢٠١٨ أشرف عليها منتدى جزر المحيط الهادئ. وفاز المرشحون المؤيدون للحكم الذاتي بأغلبية وحازوا ٣٩ مقعدا من أصل ٥٧ مقعداً في الجمعية، وانتُخب هو لولاية أخرى مدتها خمس سنوات. ويمثل الحزب المؤيد للاستقلال الآن ٢٣,١ في المائة من الناخبين، مقابل ٢٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٣. ورغم أن الانتخابات لا تمثل تصويتا على تقرير المصير، إلا أنها بمثابة مؤشر جيد على رأي الشعب البولينيزي، الذي أعاد تأكيد خياره وحقه في أن يظل بلدا مستقلا داخل جمهورية فرنسا.

٨ - واستطرد قائلا إن فرنسا شريك لا غنى عنه في التنمية المتوازنة لبولينيزيا الفرنسية. وتواصل الحكومة توفير الأمن والحماية، ولا سيما في المنطقة الاقتصادية الخالصة لبولينيزيا؛ وتمول ٩٠ في المائة من النظام التعليمي وتدفع مرتبات المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية والخاصة؛ وأنشأت محكمة مختصة بالمنازعات العقارية للتصدي لعدم تقسيم الأراضي، إذ يعتبر التقسيم أمرا ضروريا للتنمية الزراعية. وختم كلامه قائلا إن بولينيزيا الفرنسية تطلب المساعدة المالية والتقنية أيضا من فرنسا في عدد من المجالات الأخرى، وتختار إعطاء الأولوية للشراكة والتعاون مع فرنسا، وتعترف بأن هذه الدولة شريك جيد ومخلص.

٩ - **السيد روفريتش** (نائب رئيس بولينيزيا الفرنسية): قال إن حكومة بلده تشعر بالحرج بسبب التناحر السياسي الداخلي على مرأى اللجنة في وقت يعاني فيه العديد من الأقليات معاناة شديدة في جميع أنحاء العالم. وأردف قائلا إن ممثلي حكومة بلده يحضرون الجلسة في محاولة لإقناع اللجنة بأن البولينيزيين لا يتعرضون للاضطهاد من جانب الدولة القائمة بالإدارة. ورغم أن البولينيزيين قد تم احتلال أرضهم من خلال المعاهدات والنزاعات المسلحة، إلا أنهم لم يستعبدوا أو يرسلوا إلى معسكرات العمل. وأضاف أن الغالبية العظمى من البولينيزيين ملتزمون بالبقاء داخل الجمهورية الفرنسية، كما أكدت جميع الانتخابات. وقال إن البلد يتقدم بالوتيرة التي تلائمه نحو المزيد من الحكم الذاتي من خلال الحوار الصريح والمتواصل مع فرنسا.

١٠ - وتابع حديثه قائلا إن مجتمع بولينيزيا الفرنسية هو مجتمع مستقل ومسالم ولا يحتاج إلى مهمة إنسانية. فالبلد يتمتع بناتج محلي إجمالي هو من بين أعلى المعدلات في المنطقة، ولديه بنية تحتية صحية متطورة جدا ونظام تعليم شامل بتمويل من فرنسا. وبطبيعة الحال، لا تزال البطالة والفقر قائمين، ولكنهما نتيجة لاقتصاد معولم يعطي الأولوية للنمو على حساب التوزيع العادل. وأردف قائلا إن التحدي الأكبر الذي تواجهه حكومة بلده يتمثل في دعم التنمية المستدامة في بلد يمتد عبر المحيط حتى يتسنى للأجيال القادمة البقاء في الجزر والعيش بكرامة.

١١ - وقال إن التاريخ سيقرر ما إذا كانت التجارب النووية التي تجريها فرنسا عملا استعماريا. وقد اعترفت الحكومة الفرنسية بتأثيرات التجارب النووية وأرست برنامجا للتعويضات وأن كان من الممكن تحسينه. واستدرك قائلا إن دعم الجمهورية لا يعني الانسياق الأعمى وراء كل قرار تتخذه الدولة؛ فالشعب البولينيزي حر في خوض النقاشات.

١٢ - وتابع قائلا إن بولينيزيا الفرنسية، بوصفها عضوة في منتدى جزر المحيط الهادئ، تعمل على مكافحة آثار تغير المناخ والاستغلال المفرط لموارد صيد الأسماك. وسيؤدي جشع الجنس البشري وغطرسته وعدم الاكتراث بالاتفاقات المناخية وحماية المحيطات إلى أن تبتلع المحيطات شعوب منطقة المحيط الهادئ. وتساءل عما إذا كان يمكن القول بعد ذلك أن بولينيزيا الفرنسية ترزح تحت نير استعمار يقوم به ٧ بلايين مستعمر. وأضاف أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لبولينيزيا، التي تخضع لمراقبة البحرية الفرنسية، جُعلت وقفا على الصيد المستدام وهي ملاذ آمن للثدييات البحرية والأنواع المحمية.

١٣ - وختم كلامه قائلا إن البولينيزيين الفرنسيين يؤمنون بالحق في تقرير المصير، الذي منحوا إياه بموجب الدستور الفرنسي، وإن ثمة أغلبية كبيرة منهم راضية عن الحكم الذاتي، بوصفه حقهم الأساسي.

١٤ - **السيد تونغ سانغ** (رئيس جمعية بولينيزيا الفرنسية) قال إن جمعية بولينيزيا الفرنسية هي منظمة مستقلة تحترم مبدأ الفصل بين السلطات، وتضمنها المادة ٧٤ من الدستور الفرنسي.

١٥ - وأضاف قائلا إن البرلمانيين ما فتئوا يعملون بلا كلل من أجل بناء بلد حديث ومزدهر وموحد، وقد استأنفت الجمعية العلاقات مع البرلمانات الأخرى في المنطقة. ودعيت الجمعية إلى التعاون في الاضطلاع بالعمل الذي تقوم به نيوزيلندا، وأستراليا والصين وتلقت زيارات من ممثلي حكومتي فانواتو والولايات المتحدة الأمريكية. كما شارك مؤخرا في اجتماعات الشراكة البرلمانية لمنطقة المحيط الهادئ التي نظمتها إندونيسيا.

١٦ - واسترسل قائلا إن الحكومات في منطقة المحيط الهادئ تعترف بوضوح بالموقف المستقل الذي تتبناه بولينيزيا الفرنسية، مثلما تعترف به الأمم المتحدة. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اتصل به للمساعدة في تقديم الدعم للبرلمانات في المنطقة. وقال في ختام حديثه إن المنظمة يمكنها الاعتماد على جميع ممثلي جمعية بولينيزيا الفرنسية للمساهمة بخبرتهم البرلمانية والديمقراطية في هذا الصدد.

١٧ - **السيدة تيتوانوي** (عضوة مجلس الشيوخ بفرنسا وعضوة جمعية بولينيزيا الفرنسية): تحدثت بصفتها رئيسة لجنة المتابعة غير البرلمانية الفرنسية المعنية بالتعويض المالي لضحايا التجارب النووية، فقالت إن رئيس فرنسا السابق فرانسوا أولاند قد اعترف رسمياً في عام ٢٠١٦ بالآثار الصحية والبيئية للتجارب النووية. وأضافت قائلة إن اتفاقية إيليزيه لعام ٢٠١٧ قد أقرت بالتزام الدولة بشأن القضية النووية ودعمها إياها. ويتعين على شعب بولينيزيا الفرنسية الآن المضي قدما في بناء المستقبل، دون نسيان تاريخه. وبمساعدة من فرنسا، تقوم الحكومة برصد الجزر المرجانية وإصلاح البيئة وتوفير أفضل رعاية ممكنة للبولينيزيين المتأثرين بالأمراض التي يحتمل أن تكون ناجمة عن الإشعاع.

١٨ - وفيما يتعلق بحق ضحايا التجارب النووية في التعويض، قالت إنها وزملاءها يشاركون حاليا بنشاط في تعديل قانون مورين شديد التعقيد وتحسين برنامج التعويضات. ويجري الاضطلاع بهذا العمل بالتعاون مع المنظمات الوطنية المعنية بطريقة شفافة ودقيقة وموضوعية، ولجميع الناس الحق في التعبير عن أنفسهم بحرية بشأن هذه المسألة.

١٩ - **السيد توكوراغي** (بلدية جزيرة ماكيمو المرجانية الواقعة في أرخبيل تواموتو): قال إنه عضو في جمعية بولينيزيا الفرنسية وعمدة ماكيمو، وهي جزيرة مرجانية منخفضة يقطن بها ٨٠٠ نسمة وتقع على بعد ٦٠٠ كيلومتر من تاهيتي. وأشار إلى توافر الهياكل الأساسية اللازمة لتيسير الحياة اليومية لسكان الجزيرة، بما في ذلك الكهرباء، ومياه الشرب، وشبكات الهواتف الأرضية والخلوية وكابل بحري للإنترنت. وهناك أيضا مدرسة إعدادية ومستوصف ومركزان رياضيان ومطار ورصيف.

٢٠ - وفي إطار سياسة وحدة الأرض التي ظلت قائمة منذ أكثر من ٣٠ سنة، تغطي الحكومة تكاليف أجرة النقل بحيث يمكن بيع السلع الأساسية بنفس السعر على نطاق جميع الجزر. وتتكفل الحكومة أيضا بتكاليف النقل الجوي للقيام بعمليات الإجلاء الطبي للمرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة. وأضاف قائلا إن ٢ ٠٠٠ طالب يتم نقلهم إلى المدرسة جوا، وهي عملية تمولها الحكومة بالشراكة مع فرنسا. ويتم أيضا توفير الأمن البشري والبحري من خلال شراكة مع دولة فرنسا، مما يساعد على رصد ٥,٥ مليون كيلومتر مربع من أراضي المحيطات. وختم كلامه قائلا إن الحكومة تعمل على توفير الخدمات العامة الأساسية والسلع الأساسية لجميع المواطنين البولينيزين على قدم المساواة، بغض النظر عن موقعهم، وهو ما أمكن تحقيقه بفضل قيام الحكومة بإرساء سياساتها الخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

٢١ - **السيد ماريا** (كنيسة ماووهي البروتستانتية): قال إن الكنيسة تؤيد الموقف الذي اتخذه مجلس الكنائس العالمي في أول جمعية عقدها في عام ١٩٤٨، والتي نعت خلالها الحرب باستخدام الأسلحة النووية بأنها معصية لله وانحطاط للإنسان. فقد أجريت

تجارب نووية في إقليم ماووهي نوي في الفترة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٩٦، بعد مرور فترة طويلة من وعي الحكومة الفرنسية بالآثار الصحية الحادة الناجمة عن الغبار الذري المتساقط. وذكر أنه لا يزال بالإمكان الإحساس بما ترتب على تلك الجرائم ضد الإنسانية من عواقب مأساوية في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ.

٢٢ - وأضاف أن كنيسة ماووهي البروتستانتية كانت في طليعة الكفاح ضد التجارب النووية في ماووهي نوي منذ تسعينيات القرن الماضي، وصدحت بأعلى صوتها باستمرار لتسليط الضوء على الآثار الصحية والبيئية. فيجب أن تتحمل الحكومة الفرنسية المسؤولية عن الضرر الذي وقع وأن تكفل تقديم التعويضات الكافية عن تلك الجرائم. وأشار إلى أن الكنيسة بسبيلها إلى رفع شكوى إلى مجلس حقوق الإنسان وهي تدعو المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق بهدف تحديد ما ترتب على التجارب النووية الفرنسية التي أجريت في ماووهي نوي من آثار صحية وبيئية وجينية.

٢٣ - **السيد بيهاتي** (مؤتمر كنائس منطقة المحيط الهادئ): قال إن زعماء مؤتمر كنائس منطقة المحيط الهادئ اعتمدوا، في عام ٢٠١١، قراراً يرمي إلى إعادة إدراج ماووهي نوي في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومنذ عام ١٩٧٠، يؤيد المؤتمر باستمرار كنيسة ماووهي البروتستانتية بشأن قضية التجارب النووية الفرنسية وما يتصل بها من آثار صحية وبيئية واقتصادية واجتماعية. وأفاد بأن منظمته تدعو المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى الإقليم. فانتهاكات حقوق الإنسان هذه لا تزال تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة لشعب ماووهي نوي والمجتمع بأسره. والتعويض يقل كثيرا عن المستوى الكافي؛ إذ رفضت باريس مئات المطالبات المتعلقة بالأمراض الناجمة عن الإشعاع. وأوضح أن المؤتمر يؤيد، في هذا الصدد، تأييدا كاملا الشكوى المقدمة من كنيسة ماووهي البروتستانتية إلى مجلس حقوق الإنسان.

٢٤ - **السيد بروف** (مجلس الكنائس العالمي): قال إن مجلس الكنائس العالمي يؤيد منذ أمد طويل الجهود التي تبذلها كنيسة ماووهي البروتستانتية لإنهاء الاستعمار في بولينيزيا الفرنسية وتعزيز العدالة والرعاية للأشخاص الذين يعانون من جراء التجارب النووية التي أجريت في المنطقة. وأضاف أن اللجنة المركزية للمجلس أكدت صراحة تأييدها لإعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأفاد بأن فرنسا تواصل ممارسة نفوذها على العديد من الشؤون المحلية والدولية الأساسية، مثل الدفاع والشؤون الخارجية، وذلك على الرغم من أن بولينيزيا الفرنسية إقليم شبه مستقل. ونتيجة لذلك، ستُمنع السلطات البولينيزية من التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولذا يدعو المجلس فرنسا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم شعب بولينيزيا الفرنسية في الإعمال الكامل لتطلعاته المشروعة وحقه في تقرير المصير.

٢٥ - **السيدة تايروا** (الاتحاد المسيحي لشباب بولينيزيا): قالت إن منظمتها تقدر العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية، التي تعرّف الجرائم ضد الإنسانية باعتبارها أفعالاً لا إنسانية تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية. وبالنظر إلى أن الحكومة الفرنسية كانت تدرك تماما عواقب التجارب النووية، فإن أفعالها على مدى ٣٠ عاما تندرج ضمن هذا التعريف.

٢٦ - وقالت إن منظمتها تؤيد تماما الشكوى المقدمة من كنيسة ماووهي البروتستانتية إلى مجلس حقوق الإنسان، والتي تدعو المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى الإقليم. وطلبت أيضا أن تعيد اللجنة إلى مشروع القرار المتعلق ببولينيزيا الفرنسية الفقرة المتعلقة بتقرير الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن فترة الثلاثين سنة من التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية (A/72/74)، وطلب الجمعية العامة أن تقدم فرنسا باستمرار معلومات مستكملة في هذا الصدد. وقد تم بالفعل الموافقة على تلك الصيغة واعتُمدت باعتبارها الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٠١/٧٢.

٢٧ - **السيد نويفر**: تحدث بصفته الشخصية كمحام في تاهيتي، ببولينيزيا الفرنسية، فقال إن توخي الأمم المتحدة اليقظة المستمرة في تقييمها لنتائج التجارب النووية الفرنسية في ماووهي نوي التي أُجريت في انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية، يكتسي أهمية بالغة فيما يتصل بحماية حقوق الضحايا. واستدرك قائلا إن تقريري الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدار ٣٠ عاما، المنشورين في عامي ٢٠١٤ (A/69/189) و ٢٠١٧ (A/72/74)، افتقرا إلى العمق وبدا وكأنهما يوحيان بأن التجارب النووية لم يكن لها أي تأثير.

٢٨ - وأردف قائلا إن مشروع القرار المتعلق بمسألة بولينيزيا الفرنسية حذف، علاوة على ذلك، ثلاث فقرات من قرار الجمعية

العامة ١٠١/٧٢، بما في ذلك الفقرة التي تتضمن طلبها إلى الأمين العام أن يقدم باستمرار معلومات مستكملة عن آثار التجارب النووية. وحذف تلك الفقرة غير مقبول على الإطلاق لدى أهالي ماووهي نوي، ولا سيما الأشخاص الذين تضرروا من التجارب. فبذلك أعفت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار) الدولة القائمة بالإدارة من التزاماتها بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة. ولذلك طلب أن تعيد اللجنة الرابعة تلك الفقرة إلى مشروع القرار، ودعا اللجنة الخاصة إلى أن تكون أكثر حذرا في تصرفاتها، التي قد يكون لها أثر ضار على الأشخاص الذين يلتمسون تأييدها لهم. وفي الختام، أعرب عن قلقه من أن الدولة القائمة بالإدارة تتستر بهدوء على مسؤوليتها عن إجراء ١٩٣ تجربة نووية في بولينيزيا الفرنسية عن طريق سن قانون التعويضات (قانون موران) الذي لم ينفذ بعد، بل والأسوأ من ذلك، يمكن أن يعكس عدم اكتراثها الصارخ بالإنسانية.

٢٩ - **السيد أولدهام** (رابطة موروروا أي تاتو): قال إنه بدعم من كنيسة ماووهي البروتستانتية ومجلس الكنائس العالمي والحزب المؤيد للاستقلال، قامت رابطته بدور أساسي في جمع الأدلة العلمية المتعلقة بالتجارب النووية الفرنسية التي أجريت في الجزر، وقدمت العديد من المطالبات القانونية لدى المحاكم الفرنسية في تاهيتي وباريس لمساعدة الضحايا في الحصول على تعويضات. وأشار إلى أن الرابطة تركز منذ عام ٢٠٠١ على إذكاء الوعي بما للتجارب من آثار ضارة على صحة العاملين. ففي عام ٢٠٠٣، شرعت في جمع أدلة طبية واضحة على أن أعضاءها تأثروا بأمراض ناجمة عن التعرض للغبار الإشعاعي المتساقط عن التجارب النووية التي أُجريت في جزيرتي موروروا وفانغاتوفا المرجانيتين، ولا سيما التجارب النووية في الغلاف الجوي.

٣٠ - واسترسل يقول إن الحكومة الفرنسية سنت قانون موران الذي اعترف في نهاية المطاف بالطابع الضار للتجارب، وذلك في أعقاب قرار هام صدر عن المحكمة في عام ٢٠٠٩ منح تعويضا ماليا لأعضاء الرابطة. بيد أن القانون قد أنشأ أيضا آلية للتعويض من الواضح أنها صُممت للتقليص من عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم والحد من فرص الحصول على تعويض. وأكد أن الدولة القائمة بالإدارة لم تحترم الضحايا قط أو لم تضعهم بصدق في اعتبارها عند صياغة القانون المتعلق بهذه القضية. وهي تعمل خلف الكواليس بغية التقليل إلى أدنى حد من مسؤوليتها عن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد شعب ماووهي نوي ومن شعورها بالذنب إزاءها. ولذلك، يقع على منظمات المجتمع المدني التي تمثل ضحايا التجارب النووية واجب مخاطبة لجان الأمم المتحدة المعنية من أجل إظهار كيفية عرقلة الاستعمار النووي لعملية إنهاء الاستعمار.

٣١ - **السيد أويبي – كارلسون** (رابطة ١٩٣): أشار إلى مشروع القرار المتعلق ببولينيزيا الفرنسية، فقال إن حذف الفقرة المتعلقة بتأثيرات التجارب النووية الفرنسية يشير فيما يبدو إلى أن الأمم المتحدة لم تعد قادرة على تقديم الدعم إلى الشعب البولينيزي. وأوضح أن رابطته تشدد على أهمية إعادة إدراج تلك الفقرة والالتزام المفروض على فرنسا، تحت إشراف الأمم المتحدة، بإرسال تقارير منتظمة عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية الناجمة عن إجراء تجاربها النووية في بولينيزيا الفرنسية.

٣٢ - وأفاد بأن أكثر من ٠٠٠ ٥٥ شخص وقّعوا على عريضة تدعو إلى إجراء استفتاء بشأن آثار التجارب النووية الفرنسية. ولذلك فإن من الكذب الادعاء بأن كل شيء على ما يرام في بولينيزيا الفرنسية، وأن الناس راضون. وأكد أن الرئيس فريتش تعمد تقديم فكرة خاطئة عن نتائج الانتخابات الأخيرة، زاعماً أنها تؤيد الدولة الفرنسية ومدعيا أن الأمم المتحدة لم يعد لها دور تؤديه. ومع ذلك، لا يمكن السماح لفرنسا بأن تكون في الآن نفسه بمثابة الحكم والطرف المسؤول عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولهذا السبب تلتمس رابطته تدخل الأمم المتحدة لضمان أن تتحمل الدولة الفرنسية بالكامل مسؤوليتها القانونية عن تعويض ضحايا التجارب النووية. فثمة إبادة جماعية حقيقية تحدث على المدى القصير والطويل، وقانون مورين، رغم أوجه قصوره، دليل على الجرم الذي ارتكبته الدولة.

٣٣ - وأردف قائلا إن الشعب البولينيزي يحتاج إلى الدعم من الأمم المتحدة لكي يُعترف بمعاناته، التي يشكّك فيها بعضُ أعضاء حكومة بولينيزيا الحالية الذين يعانون من متلازمة استوكهولم.

٣٤ - **السيد تشان** (رابطة تي أورا ناهو): قال إن القانون الفرنسي ينص على أن لكل شخص الحق في العيش في بيئة متوازنة وصحية، وأن كل شخص يجب أن يساهم في إصلاح الضرر الذي تسبّب في إلحاقه بالبيئة.

٣٥ - وأوضح أن التجارب النووية التي أجريت في بولينيزيا الفرنسية والبالغ عددها ١٩٣ تجربة ترتبت عليها آثار بيئية واسعة النطاق، حيث نتج عنها ٣٦٨ حالة تساقط للغبار الذري في جميع أنحاء

الإقليم، وفقا لتقرير صادر عن وزارة الدفاع في عام ٢٠٠٦ ولوثائق رفعت عنها صفة السرية في عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، ألقيت كمية تبلغ ٢٠٠ ٣ طن من المواد الملوثة في المحيط بالقرب من جزيرتي هاو وموروروا؛ وأُلقيت أطنان من النفايات المشعة من كل الدرجات في بحيرات موروراو الشاطئية، وخُزنت مواد عالية الإشعاع في آبار محفورة في تلك الجزيرة؛ وثمة بئران تقعان على مسافة تقل عن ٥٠ متراً من المحيط تحتويان على نفايات مشعة انتهاكاً للوائح الدولية الخاصة بتخزين مثل تلك النفايات. واستطرد قائلا إن التفجيرات البالغ عددها ١٤٧ التي أجريت تحت الأرض زعزعت بشدة التراكيب الجيولوجية لموروراو: فقد ظهرت تصدعات كبيرة؛ وانهارت المنحدرات الخارجية للمنطقة الجنوبية في ثلاثة أماكن؛ وهناك خطر شديد من انهيار المنطقة الشمالية التي أضعفها إجراء ٢٨ تجربة تحت أرضها. وبالنظر إلى مستويات الإشعاع ووجود البلوتونيوم في قاع البحار، فإن جزيرتي موروروا وفانغاتوفا هما بالقطع غير ملائمتين لأي نشاط بشري عادي.

٣٦ - وختم كلامه قائلا إن هذه الأمثلة القليلة تقدم مبرراً كافياً للمحافظة على الالتزام المفروض على فرنسا بتقديم تقرير سنوي عن آثار النشاط الإشعاعي في بولينيزيا الفرنسية الذي ينبغي أن يتولى رصده خبراء مستقلون لتقييم مصداقية استنتاجات هذا التقرير. ولذلك طلب إعادة إدراج الفقرة المحذوفة المتصلة بتقارير الأمين العام عن التجارب النووية في مشروع القرار المتعلق بمسألة بولينيزيا الفرنسية.

٣٧ - **السيد تيمارو** (حزب تافيني هويراتيرا نو تي أو ماووهي): قال إن ماووهي نوي حذفت من القائمة الأصلية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ١٩٦٣، استجابة لطلب أحادي الجانب من الدولة القائمة بالإدارة بهدف منع الأمم المتحدة من أن تتدخل في تجاربها النووية التي بدأت في العام نفسه. وخلافا للرواية الفرنسية للأحداث، فُرضت تلك التجارب النووية على شعب ماووهي تحت التهديد المباشر بفرض الحكم العسكري.

٣٨ - وأضاف أن حزبه يسعى، منذ عام ٢٠١٣، إلى إقامة حوار مسؤول بين الدولة القائمة بالإدارة وجميع الأحزاب السياسية في ماووهي، تحت مراقبة دقيقة من جانب الأمم المتحدة. كما دعت اللجنة إلى الحوار، لكن طلباتها قوبلت بالتجاهل، كما لو كانت قواعد الأمم المتحدة وقراراتها لا تنطبق إلا على البعض.

٣٩ - وقال إن مما يؤسف له أن فرنسا يبدو أنها نجحت في الضغط على اللجنة الخاصة لكي تحذف من القرار المتعلق بمسألة بولينيزيا الفرنسية الفقرة الوحيدة المتعلقة بمسؤوليتها عن التجارب النووية وإلزامها بتقديم تقارير شفافة وشاملة عن تلك المسألة إلى الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، قدم حزبه شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهي شكوى تسعى إلى مثول كل الرؤساء الفرنسيين السابقين الأحياء الذين تسلموا مقاليد السلطة منذ بداية التجارب النووية.

٤٠ - **السيد جيروس** (مجموعة تافيني هويراتيرا داخل جمعية بولينيزيا الفرنسية): قال إن الحق غير القابل للتصرف لشعب بولينيزيا الفرنسية في تقرير المصير والاستقلال قد أكدته رسميا الجمعية العامة في قرارها ٢٦٥/٦٧. ومع ذلك، تواصل الدولة القائمة بالإدارة عدم احترام اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة والجمعية العامة برفضها قبول قرارات الجمعية العامة الستة بشأن تقرير مصير بولينيزيا الفرنسية التي تم إقرارها بتوافق الآراء على مدى السنوات الخمس الماضية. وهي علاوة على ذلك، تتجاهل القانون الدولي وترفض رفضاً قاطعاً الامتثال لميثاق الأمم المتحدة.

٤١ - وذكر أنه بالنظر إلى توافق الآراء العالمي المؤيد لعملية تقرير المصير المشروع للإقليم، فإن مجموعته تدعو مرة أخرى الدولة القائمة بالإدارة إلى العزوف عن دبلوماسية الظل والامتثال لالتزاماتها القانونية بموجب الميثاق بالتعاون مع الأمم المتحدة بشأن إنهاء استعمار بولينيزيا الفرنسية. وإذا رغبت فرنسا في أن تدفع بعدم انطباق صفة الإقليم المستعمَر على المركز السياسي للإقليم، فينبغي أن تفعل ذلك في مفاوضات تجرى في ذلك الإطار.

٤٢ - وأكد أن فرنسا تواصل، منذ إعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، عدم احترام مقدمي الالتماسات والجمعية العامة برفضها الاستماع إلى أصوات أولئك الذين يعانون تحت نير الاستعمار. وبناء على ذلك، تطلب المجموعة الحضور الفعلي للوفد الفرنسي في كل جلسة من جلسات اللجنة.

٤٣ - **السيدة تيفاهيتوا** (رابطة تي فاهين ماووهي نو مانوتاهي): قالت إن بولينيزيا الفرنسية لم تُمنح فرصة لمعالجة مسألة المركز السياسي الدائم من خلال عملية حقيقية لتقرير المصير. ويعتقد البعض أن المركز الاستعماري الحالي يعد شكلا مشروعا من أشكال الحكم الذاتي. ونتيجة لهذا الاعتقاد، فإن الحكومة الحالية التي تتصرف كوكيلة للدولة القائمة بالإدارة تعرض أمام اللجنة نسخة وهمية للحكم الذاتي، بتوجيه من تلك الدولة. غير أن هذه الحيلة لن تُفلح إلا في

تأخير عملية تقرير المصير. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظاً في مواجهة المخططات الاستعمارية التي يجري الترويج لها.

٤٤ - وأضافت قائلة إن عملية تقرير المصير الحقيقية تقتضي من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مباشر. غير أن المنظمة هُمّشت ولم يُترك لها سوى دور المراقب، بينما يُسمح للدولة القائمة بالإدارة بالاضطلاع بالعملية في الوقت الذي تُظهر فيه هذه الدولة صراحةً أنها تفتقر إلى الموضوعية بإعرابها عن النتيجة التي تود أن تسفر عنها العملية. وذكرت المتحدثة أن رابطتها تدعو إلى تنفيذ برنامج تثقيفي ذي مصداقية في الإقليم فيما يتعلق باستفتاء تقرير المصير، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٥ - ومضت المتحدثة تقول إن رابطتها تدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، وبخاصة الالتزام بتقديم معلومات إلى الأمين العام، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بإقامة حكم الذاتي في الإقليم بشكل كامل من خلال عملية حقيقية لتقرير مصير، بموجب المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة. ودعت المتحدثة الجمعية العامة إلى أن تصدر تكليفا بالبدء في وضع برنامج عمل بنّاء للإقليم على وجه السرعة. وفي الختام، قالت إن رابطتها تطلب أن يكون للوفد الفرنسي وجود فعلي في كل جلسة من جلسات اللجنة بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بشكل كامل.

٤٦ - **السيدة غالينون** (رابطة فاهين بيري رافا للمرأة): قالت إن خمس سنوات قد مضت منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧، الذي أعاد إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وما فتئت الجمعية العامة منذ ذلك الحين تعتمد قرارا سنويا يدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة من أجل المضي قدما في عملية حقيقية لتقرير المصير. ويجب طمأنة الشعب البولينيزي والمجتمع العالمي على أن الأمم المتحدة لن تكتفي باعتماد القرارات فحسب، إنما ستتخذ أيضا ما يلزم من خطوات لتنفيذها.

٤٧ - واسترسلت تقول إن مدينة فآ، تاهيتي، أقامت نصباً تذكارياً لهذا القرار وأن الآلاف من الناس حضروا إزاحة الستار عنه. وأعرب هؤلاء عن ثقتهم في منظومة الأمم المتحدة والتزامها بوضع برنامج عمل بنّاء لإنهاء استعمار بولينيزيا الفرنسية. ومن المهم أن نظل متيقظين في هذه العملية لأن إقامة استعمار حديث لا تعني إنهاء الاستعمار بشكل حقيقي. ويجب على اللجنة أن تستمر في رفض المحاولات التي يبذلها الممثلون الذين يتصرفون كوكلاء للمستعمر من أجل إضفاء الشرعية على نسختهم الوهمية للحكم الذاتي التي وُضعت لنشر سياسة الاستيعاب الفرنسية والتحايل على قرارات الجمعية العامة. وفي الختام، قالت إن رابطتها تطلب أن يصبح للوفد الفرنسي وجود فعلي في كل جلسة من جلسات اللجنة بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بشكل كامل.

٤٨ - **السيدة فالنتينا كروس** (عضو مجلس مدينة تيفا إي أوتا): قالت إن إجراء انتخابات محلية في الإقليم لا يمكن أن يُعترف به كبديل للقيام بإجراء مشروع لتقرير المصير. وعلى الرغم من أن الحكومة التي تتصرف كوكيل للدولة القائمة بالإدارة تستخدم نتائج الانتخابات لتبرير المركز الاستعماري، فإن ممثليها فاتهم أن يذكروا أنهم استفادوا من العملية الانتخابية استفادة هائلة. فالدولة القائمة بالإدارة تتمتع بسلطة كتابة المراسيم الانتخابية وتعديلها؛ وإدراج أفراد الشرطة والأفراد العسكريين الفرنسيين في القوائم الانتخابية؛ وإلغاء نتائج الانتخابات لأسباب مريبة، مثل لون الستائر في مركز الاقتراع، كما حدث في عام ٢٠١٧. وهي أيضا تتمتع بسلطة منح مقاعد في الجمعية لمكافأة من ترغب، حيث تمنح هذه المقاعد للحزب السياسي الذي يدعم قبول الاستعمار وما يسمى بالاستقلال الذاتي. ومن ثم، فالحكومة الحالية لا تمثل أغلبية شعب بولينيزيا الفرنسية وهذا التحيز يشكك في شرعية نتائج الانتخابات. وفي الختام، قالت إنها تود أن تطلب أن يكون للوفد الفرنسي وجود فعلي في كل جلسة من جلسات اللجنة بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بشكل كامل.

٤٩ - **السيدة أتجيه** (رابطة التايكوندو والرياضات ذات الصلة بجزيرة تاها): قالت إن تقييما شاملا للحكم الذاتي لبولينيزيا الفرنسية أُجري في عام ٢٠١٣، وخلص إلى أن المركز السياسي للإقليم لم يستوف معيار الحكم الذاتي الكامل. غير أن الحكومة التي تعتبر الاستعمار مقبولا، والتي انتُخبت في ظل إجراءات انتخابية متحيزة، لا تزال متمسكة بفكرة فقدت مصداقيتها وهي أن النموذج الاستعماري يمثل حكما ذاتيا. فهذه الحكومة تمجد فضائل نسخة القرن الحادي والعشرين من الاستعمار وتتجاهل أي إشارة إلى الطبيعة الحقيقية للسلطات الانفرادية التي تمارسها الدولة القائمة بالإدارة على الإقليم. ويجب أن يحل حكم ذاتي مستدام وحقيقي محل هذا الترتيب الاستعماري المعاصر.

٥٠ - واختتمت بقولها إن رابطتها أيضا تطلب أن يكون للوفد الفرنسي وجود فعلي في كل جلسة من جلسات اللجنة بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بشكل كامل.

٥١ - **السيد ستانلي كروس**: تحدث بصفته الشخصية كممارس في المجال القانوني في بابيتي، فقال إن تأثير التجارب النووية التي أجرتها فرنسا في الإقليم على مدار ثلاثين سنة وما تلاها من عقبات تحول دون تعويض الضحايا بشكل عادل وجبر الضرر الذي لحق بهم يمثل جريمة من أبشع الجرائم ضد الإنسانية. وقد كانت الحكومة الفرنسية تدرك تماما الآثار الصحية المترتبة على التلوث النووي ولكنها استمرت في إجراء التجارب دون كشف تلك المعلومات.

٥٢ - واستطرد يقول إن الشعب البولينيزي يقر بالدور الرائد الذي اضطلعت به كازاخستان في إعلان اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في عام ٢٠٠٩، وإنه سيواصل عن كثب متابعة أنشطة المجتمع الدولي في هذا الصدد. وستقوم ماووهي نوي عندما تصبح دولة مستقلة بدعم وقف التجارب النووية وتشجيع جميع الدول على تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥٣ - وفي الختام، قالت إن رابطتها ترجو أن يكون للوفد الفرنسي وجود فعلي في كل جلسة من جلسات اللجنة بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بشكل كامل.

٥٤ - **السيد فيلار** (مجموعة تافيني هويراتيرا داخل جمعية بولينيزيا الفرنسية): قال إن مجموعته تؤيد موقف حركة بلدان عدم الانحياز الذي يعترف بوجود مسؤولية خاصة تجاه الأشخاص المتأثرين بالتجارب النووية. ويجب على فرنسا أن تتحمل المسؤولية عن الأضرار البشرية والبيئية الناجمة عن التجارب النووية التي أجرتها على مدار ٣٠ عاما في بولينيزيا الفرنسية، والتي أثرت على منطقة المحيط الهادئ بأكملها.

٥٥ - وأردف قائلا إن المجموعة تقدر تقريري الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدار ٣٠ عاما (A/69/189 و A/72/74)، ولكنها تشعر بخيبة أمل لأنهما لا يتطرقان إلى المسائل الجوهرية. وعلاوة على ذلك، فقد أُقنعت اللجنة الخاصة بحذف عبارات من قرار الجمعية العامة ١٠١/٧٢ بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية، دعت فيها الجمعية العامة الأمين العام أن يواصل استعراض هذه المسألة الرئيسية. وتساءل المتحدث كيف يمكن أن تُمحى فجأةً حقيقة الآثار الناجمة عن التجارب النووية بسبب اللامبالاة البيروقراطية. ولذلك تطلب المجموعة أن يُعاد النص في مشروع القرار المقبل على التزامات الأمين العام المتعلقة بالإبلاغ.

٥٦ - وفي الختام، قال إن المجموعة تطلب أن يصبح للوفد الفرنسي وجود فعلي في كل جلسة من جلسات اللجنة بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بشكل كامل.

٥٧ - **السيدة باني**: تكلمت بصفتها الشخصية، فقالت إن الدولة القائمة بالإدارة تسعى بوضوح، من خلال الحكومة التي تتصرف كوكيلة لها في الإقليم، إلى التقليل من أهمية الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية على مدار ٣٠ سنة. وهي، علاوة على ذلك، ترفض التعاون مع اللجنة من أجل البدء في عملية إنهاء الاستعمار، حسب التكليف الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧. وتواصل فرنسا ممارسة نشاط دبلوماسي منحاز من وراء الستار، وظهرت تجليات هذه النشاط في الحذف غير المقبول لعبارات واردة في مشروع القرار المتعلق بأثر التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية والتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ. وقالت المتحدثة إن الدول الأعضاء ينبغي أن تشعر بالقلق لأن هذه العبارات الهامة أمكن حذفها بهدوء في المشاورات غير الرسمية، وطلبت بكل احترام إعادة العبارات المحذوفة.

٥٨ - ومضت تقول إن الأمم المتحدة لطالما أُبلغت بوجود تقارير علمية مستفيضة ومستقلة تكشف الآثار الحقيقية للتجارب النووية على الجزر، ولكن كانت هناك مقاومة بيروقراطية كبيرة لتداولها. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٩١/٧٢، ينبغي استقاء المعلومات المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من جميع المصادر المنشورة المتاحة. ولذلك ينبغي إتاحة هذه التقارير للدول الأعضاء. غير أن الدولة القائمة بالإدارة نجحت في فرض رقابة على المعلومات المتعلقة بالطابع الحقيقي للتجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية، بدليل وجود إشارات قليلة إلى هذا الأمر في اللجنة الأولى والوكالة الدولية للطاقة الذرية وجميع محافل نزع السلاح الأخرى المعنية بمسألة التجارب النووية. وفي الختام، طلبت المتحدثة أن يكون للوفد الفرنسي وجود فعلي في كل جلسة من جلسات اللجنة بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بشكل كامل.

٥٩ - **السيدة إستال** (رابطة نو أوي أو فاتا): قالت إن رابطتها تشعر بخيبة أمل لأن قرارات الأمم المتحدة وورقات العمل الخاص بها حذفت منها بمهارة الإشارات إلى المعلومات العلنية التي تقدم صورة مفصلة لآثار التجارب النووية الفرنسية على شعب بولينيزيا. ولا يمكن للرابطة إلا أن تستنتج أن الدولة القائمة بالإدارة تستخدم نفوذها لفرض رقابة تحجب بها معلومات كان من الممكن لولا ذلك أن تتاح للدول الأعضاء. ويبدو أن فرنسا ليست مضطرة إلى الوفاء بالالتزام

المفروض عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن توفر المعلومات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية، حيث إنها لم تتعرض لأي جزاءات عقابا لها على عدم تعاونها. وتساءلت المتحدثة قائلة إذا كان لدى فرنسا حقا موقف ذو مصداقية بشأن آثار التجارب النووية، فلماذا لا تطرحه علنا.

٦٠ - واسترسلت تقول إنه لا شك أن إخضاع السكان لتجارب نووية على مدار ٣٠ سنة وهم في غفلة من أمرهم وإخفاء آثار التلوث الإشعاعي يدخلان ضمن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومن أجل ضمان خضوع مرتكبي تلك الجرائم للمساءلة أمام القانون، يجب رفع الرقابة المفروضة على الدراسات والتحليلات العلمية.

٦١ - وأعربت المتحدثة عن تقدير رابطتها لمداومة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز على الاعتراف بحق الشعب البولينيزي في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لإعلان إنهاء الاستعمار.

٦٢ - **السيد شايو**: تكلم بصفته الشخصية كأستاذ للغة التاهيتية، وقال إن بولينيزيا الفرنسية هي واحدة من آخر بقايا الاستعمار الأوروبي المعاصر في منطقة المحيط الهادئ. وقال إن القيادة التي تتصرف كوكيلة للدولة القائمة بالإدارة والتي تقبل بالاستعمار انتُخبت من خلال نظام انتخابي مشوه يرسخ موقف هذا الإقليم باعتباره إقليما محتلا. وقد كان الدعم السياسي والدبلوماسي والمادي الذي تقدمه حركة عدم الانحياز بلا انقطاع من العوامل الرئيسية المحفزة لاستقلال العديد من المستعمرات السابقة. ونتيجة لذلك، فإن الكتلة المنتخبة المؤيدة للسيادة في برلمان بولينيزيا الفرنسية تعول على دعم الحركة المتواصل في تشجيع عملية تقرير المصير في بولينيزيا الفرنسية وتحقيق استقلالها، بما يتماشى مع الولاية الممتدة منذ أمد طويل وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ودعا المتحدث دول الحركة الأعضاء إلى أن تقف بحزم دفاعا على مبادئها الأساسية وتتذكر أنها كانت ترزح تحت نير الاستعمار هي نفسها. وطلب أيضا أن يكون للوفد الفرنسي وجود فعلي في كل جلسة من جلسات اللجنة بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بشكل كامل.

٦٣ - **السيد تايريا** (رابطة نو ماوهي نوي في بلو دجون): قال إن حقوق الشعب الماووهي غير القابلة للتصرف حظيت باعتراف رسمي بموجب بقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧. وتشمل هذه الحقوق حق الشعب في امتلاك موارده الطبيعية والتحكم فيها والسيادة الدائمة عليها، بما في ذلك الموارد البحرية والمعادن المغمورة في المنطقة الاقتصادية الخالصة. ويبدو أن فرنسا ترفض الاعتراف بإعادة إدراج ماووهي نوي في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كي تواصل استغلال هذه الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة لمصلحتها الخاصة. وفي تحدٍ للمجتمع الدولي، أصدرت فرنسا مرسوما رئاسيا تطالب فيه بما تسميه ''موارد استراتيجية'' وهي مطمئنة إلى أنها في مأمن من العقاب.

٦٤ - وساق المتحدث مثالا آخر على تجاهل الدولة القائمة بالإدارة لحقوق الشعب الماووهي، فقال إن هذه الدولة أعلنت أنها تعتزم المطالبة بحرف قاري موسّع في مياه الإقليم، من خلال لجنة حدود الجرف القاري. وأوضح قائلا إن لجنة حدود الجرف القاري اتخذت مؤخرا قرارا سمح لفرنسا بالفعل بأن تطالب بمساحة ٥٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع في مياه كاليدونيا الجديدة، رغم أن الاستفتاء القادم بشأن الاستقلال يمكن أن يعيد ملكية هذه الموارد إلى شعب الكاناك. ومثل هذه القرارات التي تمنح الدول القائمة بالإدارة الحق في الموارد الطبيعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تديرها لا تتسق مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية والجمعية العامة ومكتب الشؤون القانونية. ولذلك ينبغي للجنة الخاصة أن تطلب من تلك اللجنة توضيح موقفها.

٦٥ - **السيد بروذرسون** (النائب الممثل لبولينيزيا الفرنسية في الجمعية الوطنية الفرنسية): قال إنه على الرغم من الخطاب الملهم الذي ألقاه الرئيس ماكرون أمام الجمعية العامة مؤيدا السيادة والتعددية، ما زال الوفد الفرنسي يغادر القاعة أثناء مناقشة مسألة بولينيزيا الفرنسية. وتساءل إلى متى سيُسمح للدولة القائمة بالإدارة بأن تتعامل مع إنهاء الاستعمار في ماووهي باعتباره مسألة ثنائية غير ذات مضمون.

٦٦ - وقال إن اللجنة لم تستمع إلا إلى ممثلي الحكومة المتقبلة للوضع الراهن الذين يرغبون في البقاء مستعمرين إلى الأبد، ولم تستمع إلى ممثلي الدولة القائمة بالإدارة. وقد دعوا أعضاء اللجنة لزيارة البلاد، لكنه شدد على أن هناك دعوة دائمة لاستضافة بعثة زائرة قد صدرت منذ عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من ادعاءاتهم، لا يوجد أي نص في الدستور الفرنسي على إجراء استفتاء صحيح بشأن تقرير المصير. وقد ذكروا في كلامهم محكمة الأراضي، ولكنهم لم يذكروا أنها عديمة القيمة، لأنها منزوعة القوة النافذة بموجب القانون المدني الذي بموجبه لا تملك بولينيزيا الفرنسية أي سلطة. وعلاوة على ذلك، فإن مبلغ الأموال المخصصة لتعويض ضحايا التجارب النووية، بموجب قانون مورين، يعادل المبلغ المخصص لإزالة فضلات الكلاب

في ميزانية باريس. وربما لم يدرك ممثلو حكومة المتقبلة للوضع الراهن أن نجاحهم من شأنه أن يسكت أصوات جميع شعب ماووهي داخل الأمم المتحدة.

٦٧ - **السيد توهيافا** (عضو جمعية بولينيزيا الفرنسية): قال إن مسألة الموارد الطبيعية هي أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة في الإقليم مستقبلا. ويشير غياب الدولة القائمة بالإدارة عن المناقشات إشارة واضحة إلى أنها لا ترغب في مواجهة شعب ماووهي وهي تواصل استغلال موارده وانتهاك المعايير الدولية. ومنذ عام ٢٠١٣، تسلط البيانات التي يتم الإدلاء بها في اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة باستمرار الضوء على الإجراءات التي تعوق الحق في تقرير المصير؛ والتفاوتات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة المتأصلة في الترتيب الاستعماري؛ والعلاقة الاستغلالية ماليا مع فرنسا، التي تنتهك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الصادرة على مدى عقود.

٦٨ - وأضاف أن هذا الاستغلال المالي يتخذ أشكالا عديدة، منها الاحتفاظ المتعنت بالموارد الطبيعية للإقليم. وقد وسعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار السيادة الفرنسية على الموارد المغمورة وموارد قاع البحار في المنطقة الاقتصادية الخالصة لماووهي نوي، فضلا عن المنطقة الجوية فوقها. وأعطى القانون الفرنسي للدولة القائمة بالإدارة سيطرة أحادية الجانب على سوق المواد الخام الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، تُحصِّل الحكومة الفرنسية ضرائب الطيران ورسوم التحليق التي تدفعها شركات الطيران التي تهبط في مطار تاهيتي- فآ الدولي، ولكن لا تُقدم أي إيرادات إلى مدينة فآ. وعلاوة على ذلك، كان البرنامج الفضائي الفرنسي، الذي يوجد مقره في غيانا الفرنسية، مصدراً هائلاً للدخل بالنسبة لفرنسا، وتعبر مئات من الأقمار الصناعية المنطقة الفضائية الموجودة فوق المنطقة الاقتصادية الخالصة لماووهي نوي كل ساعة. وأخيراً، فإن الدولة القائمة بالإدارة تستخدم الإقليم باعتباره ضمن أصولها التي تستخدمها للحصول على قروض مواتية في الأسواق المالية العالمية.

٦٩ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إنه قد وردت عدة إشارات في اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة إلى حذف فقرة من قرار الجمعية العامة ١٠١/٧٢ تدعو الأمين العام إلى تقديم معلومات مستكملة باستمرار عن آثار التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية. وأعرب عن رغبته في معرفة ما هو التأثير المترتب على حذف تلك الفقرة.

٧٠ - **السيد توهيافا**: قال إن حذف الفقرة مخيب للآمال ويقوض الهدف الأساسي للقرار. وأشار إلى أن ذلك هو محاولة لإعفاء الأمين العام من مسؤوليته عن إبقاء الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية المستمرة للتجارب النووية الفرنسية قيد نظره. كما أنه يعفي الدولة القائمة بالإدارة بشكل غير مباشر، ولكن عن قصد، من التزاماتها القانونية بتقديم هذه المعلومات، بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتساءل عن السبب في بذل هذا الجهد للحد من رقابة الأمم المتحدة على هذه المسألة وفي عدم اتباع أي نهج استباقي للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة التي تتناول مسائل تتعلق بالتجارب النووية.

مسألة جبل طارق (A/C.4/73/3 و A/C.4/73/3/Rev.1)

٧١ - **السيد غارسيا** (نائب رئيس وزراء جبل طارق): قال إنه جرى إحراز تقدم كبير في إنهاء الاستعمار في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهناك الآن أقل من مليوني شخص يعيشون في أقاليم تعتمد على قوى استعمارية. ومع ذلك، فقد رُفع إقليم واحد فقط من القائمة في السنوات الثلاثين الماضية، منذ إعلان العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار.

٧٢ - وأضاف أنه في البيان المعتمد في المجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أعلنت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليمها فيما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار وأن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلبات الرفع من القائمة. وتحقيقا لهذه الغاية، أعلن جبل طارق والمملكة المتحدة أنهما يرحبان بقدوم بعثة زائرة، لكن الأمم المتحدة لم تأت. وفي عام ٢٠٠٦، وافق جبل طارق والمملكة المتحدة على دستور جديد يتمتع بموجبه جبل طارق بدرجة أكبر من الحكم الذاتي أكثر من أي وقت مضى. وقد قُدِّم الدستور إلى اللجنة الخاصة، ولكن مرة أخرى لم يكن هناك أي رد. ومنذ عام ١٩٦٣، دأب جبل طارق على مخاطبة الأمم المتحدة باعتبارها مؤيدة بحماس لإنهاء الاستعمار، ولكن يبدو أن عدم الاستجابة يشير إلى أن الأمم المتحدة لا ترغب في العمل مع جبل طارق. وقد أعرب سكان جبل طارق عن رغبتهم بشكل حر وديمقراطي، ولكن إسبانيا عرقلت التقدم في تلك القضايا؛ وقد تسبب موقفها الذي عفا عليه الزمن تجاه جبل طارق في عرقلة عملية إنهاء الاستعمار.

٧٣ - وتابع يقول إن المملكة المتحدة وجبل طارق سينسحبان من الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠١٩، الأمر الذي سيخلق تحديا لكلا من جبل طارق وإسبانيا. فالحدود البرية بين البلدين ما زالت

تستخدم كسلاح سياسي. وكثيراً ما تسببت عمليات المراقبة الحدودية التي تجريها إسبانيا في تأخيرات مطولة لحركة المرور والمشاة الذين يعبرون في أي من الاتجاهين. وفي عام ٢٠١٦، هددت حكومة إسبانيا بإغلاق الحدود، كما فعلت في عهد الدكتاتور الإسباني الجنرال فرانكو قبل نحو ٥٠ سنة. وقالت إن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي لن تكون ممكنة إلا إذا وافق جبل طارق على تقاسم السيادة مع إسبانيا، وهو ما رفضه ٩٨ في المائة من سكان جبل طارق في استفتاء عام ٢٠٠٢. ومع ذلك، فمنذ بداية عام ٢٠١٨، دخلت إسبانيا وجبل طارق في مناقشات مباشرة لحماية الأشخاص الموجودين على جانبي الحدود. وترحب حكومة جبل طارق بهذا النهج الإيجابي القائم على الحوار والتعاون بدلا من الصراع والمواجهة، وهي على استعداد للعمل مع الحكومة الإسبانية في إقامة علاقة جديدة تفيد سكان جبل طارق وجيرانهم.

٧٤ - وفي الختام، قال إن حكومته تأمل أيضا في العمل مع اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة على رفع جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فقد ولّى منذ زمن طويل الوقت الذي كان يمكن فيه تسليم البلدان والمناطق من مَلِك إلى آخر دون موافقة شعوبها.

٧٥ - **السيد ماثيوس** (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق): قال إن الأمم المتحدة قد ذكرت في مناسبات عديدة أن جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك جبل طارق، لها الحق في تقرير المصير. ولذلك، فهو غير قادر على فهم سبب تردد اللجنة - فيما يبدو - في الاعتراف إما بأن جبل طارق قد انتهى استعماره أو شرح الخطوات الإضافية التي يجب اتخاذها.

٧٦ - وأضاف قائلا إن جبل طارق قد احتفل مؤخرا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لليوم الوطني، الذي يوافق أيضا الاحتفال باستفتاء عام ١٩٦٧. وقد دفع سكان جبل طارق ثمنا باهظا لممارسة حقهم الديمقراطي، حيث أغلقت إسبانيا حدودها وفصلت أسرا بأكملها عن بعضها. وقد وقفوا بشجاعة أمام الديكتاتور الإسباني، وتعززت هويتهم أكثر وأكثر.

٧٧ - وعلى الرغم من أن جبل طارق صوت بأغلبية ساحقة ضد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا أنه باعتباره جزءا من الأسرة البريطانية، فهو سيترك الاتحاد الأوروبي. وبينما رأى البعض في إسبانيا خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصة لمهاجمة وترويع جبل طارق مرة أخرى، فقد تولى مقاليد السلطة حاليا حزب أكثر اعتدالًا واختار نهجا مختلفًا.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/C.4/73/5 و A/C.4/73/5/Rev.1)

٧٨ - **السيد جيرمان** (رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة): قال إنه بتنفيذ اتفاقات ماتينيون واتفاق نوميا، شهدت كاليدونيا الجديدة ثلاثين عاما من السلام والتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد بدأت مبادرات لإعادة التوازن في عام ١٩٨٩ من أجل زيادة تمثيل مواقف مؤيدي الاستقلال. ونتيجة لذلك، حكمت الأحزاب المؤيدة للاستقلال مقاطعتين من المقاطعات الثلاث و ٢٠ بلدية من أصل ٣٣ بلدية. كما جرى الاضطلاع بمبادرات لإعادة التوازن فيما يتعلق بالميزانية والبنية التحتية العامة والاقتصاد. واستحوذت المقاطعات المؤيدة للاستقلال على حصة نسبتها ٥١ في المائة في أكبر شركة تعدين في البلد، فضلاً عن مصنعين للمعادن، أحدهما في كاليدونيا الجديدة والآخر في جمهورية كوريا.

٧٩ - وأضاف قائلا إن الحكومة، رغبةً منها في تعزيز الاعتراف بهوية الكاناك، أنشأت مجلس الشيوخ العرفي ومركز تجيباو الثقافي وهيئة لتطوير ثقافة الكاناك. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قضاة عرفيون في القضايا المدنية، ويجري تدريس لغة وثقافة الكاناك في المدارس وجرى توزيع ٥١ في المائة من الأراضي المملوكة ملكية الخاصة على شعب الكاناك.

٨٠ - ومضى يقول إن انتقال السلطة قد سمح لكاليدونيا الجديدة بحكم نفسها. وأصبحت فرنسا مسؤولة فقط عن الشؤون الخارجية والشؤون القضائية والدفاع والنظام العام والعملة. وفيما يتعلق بالشؤون الخارجية، لا تزال كاليدونيا الجديدة قادرة على المشاركة في المنتديات الإقليمية والدولية وإقامة علاقات واتفاقات ثنائية مع جيرانها وتعزيز التبادلات الاقتصادية الإقليمية. وفي عام ٢٠١٩، سيمثّل خمسةُ مندوبين كاليدونيا الجديدة داخل السفارات الفرنسية على نطاق منطقة ميلانيزيا.

٨١ - واسترسل قائلا إن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة بنسبة ٢٥٠ في المائة ليصبح الأعلى في منطقة المحيط الهادئ بعد أستراليا ونيوزيلندا، وتضاعف معدل العمالة. وأصبحت الأولوية في العمالة تعطى للكاليدونيين وتضاعف الحد الأدنى للأجور. وبالإضافة إلى ذلك، جرى وضع خطة حماية اجتماعية واسعة لمكافحة أوجه عدم المساواة المستمرة. وفي مجال التعليم، بلغ معدل الحصول على شهادة الباكالوريا حاليا ٧٨ في المائة، وجرى إنشاء مشروع تعليمي في عام ٢٠١٦ لتلبية احتياجات الشباب الذين خرجوا من النظام المدرسي دون مؤهلات.

٨٢ - واستطرد قائلا إن الحكومة أطلقت خطة للتنويع الاقتصادي من أجل الحد من اعتمادها على النيكل، وزيادة ممتلكاتها في الزراعة والطاقة، وتطوير قطاعي السياحة والتصدير. كما أنشأت هيئة مستقلة لرصد المنافسة وستستعيض عن الضرائب على الواردات بضريبة للقيمة المضافة. وفيما يتعلق بالبيئة، وبموجب اتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تعتزم كاليدونيا الجديدة تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لديها عن طريق تحقيق الاعتماد الحصري على مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠. كما أدرجت الحكومة منطقتها الاقتصادية الخالصة كمنتزه وطني.

٨٣ - وذكر أنه سيجري تنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتحضيرا لذلك، انخرطت جميع القوى السياسية في مشاورات لتحديد تاريخ إجراء الاستفتاء وصيغة السؤال والقائمة الانتخابية. وقد ساعد خبراء من الأمم المتحدة في وضع قائمة مستفيضة وجامعة تضمنت ١٥٤ ١٧٤ ناخباً. وقد جرى تسجيل الناخبين تلقائيا، وسيتمكن الناخبون في جزيرة غراند تير من التصويت في مراكز اقتراع خاصة. وعلاوة على ذلك، سيراقب ممثلو الحكومة والأمم المتحدة إجراءات التصويت. وقال إنه قد جرى بذل كل جهد ممكن للسماح لشعب كاليدونيا الجديدة باختيار مستقبله، وأعرب عن أمله في أن يتمكن الكالدونيون، سواء مؤيدو الاستقلال أو معارضوه، من العيش في سلام وازدهار بعد الاستفتاء. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت القوى السياسية الرئيسية بصياغة وثيقتين مهمتين لإبراز الجوانب التي يتحد الكاليدونيين حولها، وهما: ميثاق القيم الكاليدونية وتقييم لاتفاقات نوميا، وستستخدم هاتان الوثيقتان أيضا في تقييم المسار الذي جرى اتخاذه والوقوف على العمل الذي لا يزال يجب القيام به.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:١٥.